

## العلمانية وعلاقتها بالديمقراطية

العلمانية فلسفة دنيوية ذات علاقة بكافة أمور الحياة؛ الامر الذي يجعلها تؤثر في نظم الحكم السياسية، سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية، وفي نظرة الناس إلى موقع الدين من حياة الناس، ودور الفكر الديني والسياسة في المجتمع. لذلك سنحاول أن نحدد معنى العلمانية، وأن نستعرض تطورها كفكرة فلسفية دنيوية، وتحديد أسباب ميلادها، وعلاقتها بالعملية الديمقراطية؛ ومن ثم سوف ننتقل في الجزء التالي إلى الحديث عن علاقة العلمانية بالدين والدولة، أو بالأحرى علاقة العلمانية بالسياسة والفكر الديني. وهذا يعني أننا سوف نتحدث عن تاريخ العلمانية ومراحل تطورها وتنوع تياراتها وموقف تلك التيارات من الدين، وذلك إلى جانب الحديث عن علاقتها بنظم الحكم بوجه عام، وبالنظام الديمقراطي بوجه خاص. وفي الجزء التالي سوف نتحدث عن علاقة الفكر العلماني بالفكر الديني وأمور السياسة، بالتركيز على علاقة العلمانية بالتراث الفقهي في الإسلام؛ الأمر الذي يعني الحديث عن علاقة المفهوم العلماني القائم على فصل مجالات عمل المؤسسة الدينية عن مجالات عمل الدولة المدنية بالإسلام.

### تطور الفكر العلماني

يمكن القول بأن الفلسفة العلمانية بدأت بكتابات المفكر العربي ابن رشد الذي عاش في الأندلس خلال الفترة 1126-1198، وكان عالماً رائداً في مجال الفكر والفلسفة والطب؛ الامر الذي جعل علاقته بكل من السلطتين السياسية والدينية تتصف بالصعوبة والتعقيد. لقد كان ابن رشد أهم فلاسفة العصور الوسطى قاطبة، الأمر الذي جعل أفكاره التي نادى بفصل الدين عن الفلسفة تقود إلى تأسيس أول مدرسة فلسفية تنحو نحواً علمانياً. ففي محاولة للتوفيق بين الدين والفلسفة كعمليتين مجتمعيتين لا يمكن الاستغناء عن أي منهما، قال ابن رشد إن الدين والفلسفة طريقان رئيسيان للوصول إلى الحقيقة، لكنهما طريقان مختلفان لا يجوز الخلط فيما بينهما. الطريق الأول يقود إلى التعرف إلى الحقائق الدينية وهذا أمر من اختصاص رجال الدين، فيما يقود الثاني إلى اكتشاف الحقائق العلمية والمعيشية وهذا من اختصاص الفلاسفة والعلماء بوجه عام.

الحقيقة الدينية، في رأي ابن رشد، لا تحتاج إلى إثبات لأنها تقوم على الإيمان وليس على العقل، ومن ثم لا يحتاج فهمها إلى تدريبات عقلية مسبقة. أما الحقيقة الفلسفية والعلمية فتحتاج إلى مواهب خاصة، ما يجعلها تقتصر على النواياح من الناس، أي على نخبة المفكرين الذين يملكون قدرات عقلية تمكنهم من التفكير والتحليل والتأمل. وبمراجعة فكر ابن رشد، يكتشف الباحث أن ذلك المفكر قام بإرساء الأسس المنطقية لفكرة فصل الدين عن الدولة مع إيضاح عدم تعارض عملية الفصل هذه مع رسالة الدين. ولقد قام مفكرو أوروبا بتطوير أفكاره هذه إلى فلسفة علمانية أسست لمبدأ فصل أمور الدين عن أمور الحياة والسياسة، وقامت فيما بعد بتطوير العلمانية إلى فلسفة دنيوية ونظام حكم ديمقراطي حرر شعوب أوروبا من هيمنة الكنيسة وسطوتها، وجعلهم مصدر السلطات جميعاً.

إضافة إلى ذلك، قال ابن رشد إن العقل يُعدُّ بديلاً للوحي، وأن الفيلسوف يستطيع باستخدام عقله أن يتوصل إلى فكرة الله وحقيقة وجوده من دون حاجة إلى الوحي، وهذا قول يتفق مع فكر المعتزلة

الذين سبقوه بقرون. لكن الناس العاديين، أو العوام على حد تعبير ابن رشد، ليس بإمكانهم التوصل إلى الحقيقة الإلهية بسبب محدودية قدراتهم الفكرية إلا من خلال الوحي، ما يجعلهم بحاجة للوحي، ومن ثم لرجال دين. وهذا يعني أن إدراك الفيلسوف لحقيقة وجود الله ممكن من خلال التفكير والتأمل واستخدام العقل، لكن إدراك عامة الناس لتلك الحقيقة غير ممكن إلا من خلال الإيمان الذي يحتاج إلى رجال دين يقومون بشرحه وتفسيره؛ ولهذا نادى ابن رشد بفصل منطق العقل الفلسفي عن منطق الدين الإيماني. وفي سياق هذا النهج من التفكير، قال ابن رشد بضرورة التركيز على التحليل الفكري واستخدام العقل والمنطق لفهم القرآن والحديث والتراث الديني.

وفي سياق شرحه لعدم تعارض العقل مع الدين، قال ابن رشد، "الله لا يمكن أن يعطينا عقولاً ويعطينا شرائع مخالفة لها"، ما جعله يحث الناس على دراسة الفلسفة واللجوء إلى التفكير والتأمل، مؤكداً على أن التفكير واستخدام العقل ليس عملاً اختيارياً، بل واجباً على كل من يستطيع ممارسته. وانسجاماً مع قول ابن رشد بأن "الله لا يمكن أن يعطينا عقولاً ويعطينا شرائع مخالفة لها"، نؤكد من جانبنا على أنه من غير الممكن أن يمنح الله الحرية للإنسان ثم يأتمن عليها رجال دين وسياسة يسلبونها منه باسم شريعة الله أو شرع حاكم مستبد، فالشريعة التي تسلب من الناس حرياتهم، وتقوم باغلاق عقولهم وحرمانهم من حقوقهم، ومصادرة إرادتهم هي شريعة ظلم وعبودية، وليست شريعة عدل إلهية أو أرضية. (محمد عبد العزيز ربيع، الثقافة وأزمة الهوية العربية، منتدى الفكر العربي، 2010، ص. 72-75)

ومع أهمية أفكار ابن رشد وعمق تحليلاته الفلسفية ونظرته العلمية الإنسانية، إلا أن العرب أهملوا أفكاره وقاموا بمطاردته، ما اضطره إلى الهروب من الأندلس واللجوء إلى مراكش، حيث عاش فيها بقية عمره وتوفي هناك. ولقد جاء هروب ابن رشد خوفاً على حياته بعد أن تم تكفيره وحرق كتبه. وفيما يستمر الفكر الإسلامي المتمزمت في رفض أفكار ابن رشد، يتباهى العرب بإسهامات ذلك العالم القدير في نهضة الغرب الفكرية والسياسية. إلا أن اعتراف العرب بأهمية فكر لا يعني بالضرورة استعدادهم لاستخدامه أداة لدراسة أوضاعهم الحياتية والتعرف على أسباب تخلفهم عن ركب الحضارة الإنسانية. إن قيام فقهاء السلاطين بالتعرض بالنقد والتجريح لكل العلماء والمفكرين المستنيرين في الماضي والحاضر على السواء، والتنديد بأفكارهم العلمية ومواقفهم العقلانية، واللجوء أحياناً إلى تكفير بعضهم، جعل عامة المسلمين والعرب يفشلون في استيعاب أبعاد كل فكر فلسفي وعلمي وإنساني، والاستفادة منه في تطوير مفاهيمهم ونظرتهم إلى الحياة وغيرهم من البشر.

ويمكن القول أن خروج العرب من الأندلس مع نهاية القرن الخامس عشر كان إيذاناً بخروجهم من تاريخ البشرية الحضاري، وأنه على الرغم من التحديات الجمة التي واجهها العرب منذ ذلك العصر وحتى يومنا هذا، فإن العرب ما زالوا يفكرون خارج ذلك التاريخ في حالة غيبوبة واعية. إنها غيبوبة يعي أصحابها المكان الذي يعيشون فيه، ولكنهم لا يملكون القدرة على وعي طبيعة الزمان الذي يكتنف حياتهم ويلعب الدور الأكبر في تحديد مصائرهم كأفراد وشعوب ودول وأمة، والتأثير في مكانتهم الدولية ومستويات معيشتهم ومستقبل أجيالهم القادمة. وقبل رحيل ابن رشد عن الأندلس، قال مخاطباً أحد تلاميذه حين رآه يبكي بينما كان يشاهد كتب أستاذه تُحرق: "إذا كنت تبكي حال المسلمين فإعلم أن بحار العالم لن تكفيك دموعاً، أما إذا كنت تبكي الكتب المحروقة، فإعلم أن للأفكار أجنحة وهي تطير إلى أصحابها".

وهذا يدل على بعد نظر المفكر، وعمق ما لدي الفيلسوف من وعي، وحاجة كل أمة، بغض النظر عن زمان ومكان وجودها ودينها، إلى فلاسفة ومفكرين قادرين على قراءة المستقبل.

وكما يشير التاريخ بوضوح، لم يكن فصل الدين عن الدولة في أوروبا سبباً في تقلص نفوذ الدين أو تراجع حماس الناس له، بل العكس هو الصحيح؛ إذ استمرت المسيحية في التبشير والنمو لتغدو أكبر ديانة في العالم، ما جعل أعداد المسيحيين تتجاوز بليون ونصف البليون في بداية القرن الواحد والعشرين. أما فيما يتعلق باليهودية، فإن كتبها القديمة نصت على أنه لا يجوز لليهود إقامة دولة خاصة بهم، وأن عليهم أن يعيشوا في ظلال دول أخرى، ما جعل الجماعات اليهودية المتمتزة ترفض الاعتراف بدولة إسرائيل، وتتهمها بمخالفة التعاليم الدينية وتطالب بحلها. وهذا يعني أن الفصل بين الدين والدولة في اليهودية جاء منذ البداية، لكن اليهودية كديانة شيء والصهيونية كحركة استعمارية استيطانية عنصرية تقوم بتوظيف الدين في خدمة السياسة شيء آخر.

كان الكاتب البريطاني جورج جاكوب هوليبوك George Jacob Holyoake أول من استخدم كلمة العلمانية (Secularism) عام 1851 ليُعبر عن آرائه التي دعت إلى تأسيس نظام اجتماعي جديد موازي للدين، ولكن لا يسعى إلى التقليل من شأن الدين أو التشكيك في تعاليمه. ومع أن هوليبوك لم يكن يؤمن بالمسيحية، بل كان موحداً يؤمن بوجود الله فقط، إلا أنه قال بأن العلمانية ليست فلسفة مناقضة للمسيحية، وإنما هي فلسفة قائمة بذاتها لا تستهدف التشكيك في الافتراضات التي تقوم عليها الديانة المسيحية. فالعلمانية، حسب قوله، هي "فلسفة اجتماعية لا تُنكر وجود نور أو قوة غيبية تهدي الكون، لكنها ترى أن هناك نوراً وهداية في الحقيقة الدنيوية الأبدية كذلك، وأن هذا النور تحكمه شروط وقوانين مستقلة عن الدين. أما المعرفة الدنيوية المعنية فهي المعرفة التي تتواجد في هذه الحياة، ومسخرة لخدمة هذه الحياة، وذات علاقة بكيفية تسيير هذه الحياة، ولديها القدرة على اجتياز امتحان الحياة." الأمر الذي يعني أن الفلسفة العلمانية تصب تركيزها على أمور الحياة، فيما يصب الدين تركيزه على أمور ما بعد الحياة. وهنا نود أن نشير إلى أن فصل الدين عن الدولة حدث قبل استخدام هوليبوك كلمة علمانية بأكثر من 200 عام، ما يجعل اتجاه العلمانية إلى تبني مبدأ فصل الدين عن الدولة لا يشكل ابتكاراً أو بدعة، وإنما قفزة نوعية في التفكير السياسي لعلماء وفلاسفة القرن التاسع عشر.

Wikipedia <https://en.wikipedia.org/wiki/Secularism>

يقول البروفسور باري كوزمن مؤسس "معهد دراسة العلمانية في المجتمع والثقافة" التابع لكلية ترينيتي الأمريكية، أن العلمانية تنقسم إلى نوعين، العلمانية الخشنة والعلمانية الناعمة، أو ما يمكن تسميته علمانية المواجهة، وعلمانية المعاشية. وفيما ينظر العلماني الخشن إلى الافتراضات الدينية بوصفها مقولات لا تحظى بشرعية معرفية تقوم على عقل أو علم أو تجربة إنسانية، ينظر العلماني الناعم إلى الدين بوصفه فلسفة اجتماعية تحظى بشرعية، لأن معرفة الحقيقة المطلقة في هذا الكون شيء غير ممكن. لذلك يدعو علمانيو المعاشية إلى تحكيم قيم التسامح والعقل والنقد في دراسة العلم والدين والحياة على السواء، أي إخضاع الدين كغيره من فلسفات وعلوم للعقل والمنطق. (نفس المرجع السابق) لذلك فشلت كل الايديولوجيات التي استخدمت الدين أساساً للحكم في تحقيق التقدم والتحرر؛ فالعالمية فشلت في عهد الإمبراطورية الرومانية في الحفاظ على وحدتها، وتحرير الشعوب التي

حكمتها، كما فشلت في تحقيق النهضة والتقدم، ما جعل شعوب تلك الإمبراطورية تشهد استبداد الحكام ورجال الكنيسة، وانهايار الإمبراطورية وتجزئتها إلى دول ودويلات متنافسة، وأحياناً متحاربة. كما وأن الإسلام فشل كنظام حكم في عهد الإمبراطورية العربية والعثمانية على السواء؛ الأمر الذي تسبب في تخلف شعوب الإمبراطوريتين وتجزئتها فيما بعد، وخضوعها لاستعمار دول الغرب العلماني بسبب ما حققه من تقدم علمي وقوة عسكرية وتفوق حضاري.

لذلك نجحت كافة الشعوب التي قامت باستخدام عقولها في إدارة شؤون حياتها، إذ استطاعت ان ترقى بنفسها فوق مستوى الخرافات والصراع، وترى نعمة الله على وجوه أطفالها دون حاجة لاستجداء الخالق أو التوسل إليه كي يعينها ويهزم أعداءها. أما الشعوب التي لا تستخدم عقولها ولا تصغي لحقائق العلم وحكم الدهر، وتقول بأن كل شيء في الحياة قضاء وقدر، فنلاحظ أنها تتصف بالتخلف الفكري والثقافي والاقتصادي، وتُسيىء فهم الدين والحياة معاً، ما يجعلها تعيش حياة لا تليق بإنسان هذا العصر. لهذا علينا أن ندرك أن معظم ما يصيب الإنسان في الحياة من فقر وبؤس ومرض وحروب وتقدم ورقي ورخاء هي آفات وانجازات من صنع البشر أنفسهم، وأنه لا يمكن التخلص من الآفات وتحقيق المزيد من الانجازات إلا باستخدام العقل واللجوء إلى العلم والتجربة الإنسانية، والعيش في الزمن الذي يكتنف حياة الإنسان والتعايش معه ومع حقائقه بسلام.

وعلى سبيل المثال، حين لجأت شعوب أوروبا إلى العقل والعلم والفلسفة وقامت بفصل الدين عن الدولة، استطاعت أن تتجنب الكثير من المصائب والحروب، وتتغلب على معظم الآفات الاجتماعية والاقتصادية والامراض التي أصابتها، فيما لم تستطع الشعوب التي أهملت عقولها وحاربت الفكر والعلم والفلسفة أن تتغلب على آفة من آفات عصرها. مع ذلك، هناك من يقول إن ابتعاد المسلمين عن دينهم كان سبب تخلفهم؛ وهذا يعني، من وجهة نظر هؤلاء، أن المسلمين كانوا خلال تاريخهم متمسكين بدينهم ما جعلهم مثالا للبشرية جمعاء من حيث سيادة العدل والمساواة والحرية والرقي، وغياب الظلم والفقر والجهل والاستبداد عن حياتهم؛ وهذا ادعاء ينفيه تاريخ العرب تماماً. من ناحية ثانية، تثبت التجربة الألمانية أن الفلسفة هي أفضل استخدام للعقل، ومن دون فلسفة يُهمل العقل، ويتخلف الفكر والعلم والاقتصاد، ويصبح من المتعذر إجراء بحث يوصل إلى نتائج تخدم الحياة أو الدين. إن أهمية الفلسفة والفكر والخيال في تطور العلوم والتكنولوجيا ورقي الشعوب قادت جامعات الغرب إلى منح كل شهادة دكتوراه اسم دكتوراه في الفلسفة. لكن العقل الایماني العاجز بطبيعة تكوينه الثقافي عن ممارسة التفكير العلمي، يعتبر كل مجال لا يستطيع الخوض فيه مجالاً خارجاً عن الدين والتراث الفقهي.

ويمكن تعريف الفلسفة العلمانية بناء على ما جاء في موسوعة ويكيبيديا بأنها فكرة تسعى إلى "تحرير الإنسان من السلطة الدينية وتعاليم المؤسسة الدينية، ومن قيام الدولة بفرض رؤية دينية على المواطنين، مع اتخاذ موقف حيادي من الدين نفسه". أما الدولة العلمانية فهي تلك الدولة التي لا تنحاز لفئة دينية أو غير دينية، فيما تأخذ موقفاً محايداً من مختلف الأديان والشعائر الدينية، وتُعامل كافة المواطنين على أساس المساواة في الحقوق والواجبات. وتنطلق الدعوة العلمانية من قناعة بأن تعامل الدولة مع مواطنيها بالتساوي، واحترام خياراتهم في الحياة هو أمر حيوي لاستقرار المجتمع وتقدمه، وتأمين السلم الاجتماعي بوجه عام، وأن هذا الأمر لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت قرارات الدولة ومواقفها

لا تخضع لتعاليم مؤسسة عقائدية دينية أو غير دينية. وهنا تلتقي الفلسفة العلمانية مع الفكرة الديمقراطية التي تدعو إلى الحرية والمساواة وتكافئ الفرص في المجتمع.

أما الديمقراطية فهي نظام حكم "من الشعب، وبالشعب، ومن أجل الشعب"، ما يجعلها منظومة فكرية وعملية لا تعادي الدين ولا تتنافس معه، وإنما تتيح المجال لمختلف الأفكار كي تتواجد جنباً إلى جنب، وتتعايش مع بعضها البعض في مجتمع واحد. وفي سعيها لتحرير الإنسان والعقل والفكر من هيمنة السلطتين الدينية والسياسية، فإن الفكرة الديمقراطية تلتقي مع العلمانية حول مبدأ فصل الأمور الدينية عن أمور الحكم والحياة العامة. فالديمقراطية، شأنها شأن العلمانية، هي فلسفة اجتماعية سياسية تركز على الحريات العامة، ما يجعلها تتسع للدين بكافة طوائفه، وللعلمانية بأطيافها الفكرية المتباينة. وبذلك تفتح الديمقراطية المجال لتعايش العلمانية مع الدين، والايمان مع الإلحاد في مجتمع تسوده الحرية؛ وهذا يجعل الديمقراطية قلعة تحمي حرية الفكر والايمان معاً، فيما تشجع كافة الأفكار على التفاعل البناء خدمة للبشرية جمعاء، علماً بأنه ليس للديمقراطية صيغة واحدة لتحقيق أهدافها هذه، وأنه لا بد وأن تعكس الترتيبات الديمقراطية ثقافة كل مجتمع والمرحلة الحضارية التي يعيش فيها.

يقول بعض المثقفين والفقهاء الذين يتفقون مع فكرة فصل الدين عن الدولة بأن الفصل يجب أن يكون بين الدين والسياسة وليس بين الدين والدولة. لكن هذا رأي يقوم على فهم خاطئ لمعنى الدولة والسياسة، وعلاقة الدولة والسياسة بالعملية الديمقراطية؛ إذ لا يمكن توفير الحرية وضمان استمرارها في غياب مشاركة الشعب في العملية السياسية. ولما كان فصل الدين عن السياسة يعني منع قيام أحزاب سياسية ذات مرجعية دينية، فإن فصل الدين عن السياسة يضعف فرص قيام نظم حكم علمانية حقة. لقد حاول نظام الحكم المصري في عهد مبارك فصل الدين عن السياسة بسن تشريعات تُحرّم تشكيل أحزاب سياسية على أسس دينية، لكن التجربة فشلت لأن العقائديين قاموا بتكوين احزاب تحت أسماء علمانية كما فعل السلفيون بتأسيس حزب النور. ولقد كانت النتيجة هي تمادي الاستبداد، وشيوع الفساد، وتخلف البلاد، وحدث ثورة شعبية تسببت في هدم ما كان قائماً من دون أن تبني ما كان يجب أن يكون، وتقود إلى المزيد من الكبت، وتُسهم في تدمير النسيج الثقافي والاجتماعي للشعب المصري.

أما فصل الدين عن الدولة فيعني فصل القرارات والتشريعات المتعلقة بكافة أمور الحياة والحكم عن التشريعات الدينية. إذ فيما تتصف الدولة الديمقراطية بكونها دولة قانون تمثل كافة طوائف الشعب وفئاته الاجتماعية والثقافية، فإن الدولة الدينية تستمد قوانينها من نصوص الدين ولا تمثل سوى طائفة دينية واحدة أو تجمعا دينيا واحدا؛ الأمر الذي يجعل من غير الممكن إقامة دولة ديمقراطية على أسس دينية. إن بإمكان الدولة الديمقراطية، ومن حقها أيضاً، أن تتبنى تشريعات تعكس روح الدين ومبادئه العامة، لكنها لا تتبنى تلك التشريعات بسبب مصدرها الديني، وإنما لقدرتها على التجاوب مع احتياجات المجتمع وخدمة المصلحة العامة التي تعكس مصلحة كافة طوائف الشعب وفئاته الاجتماعية والثقافية؛ وهذا يعطي الدولة حق الغاء تلك التشريعات حين تتقدم، واستبدالها بتشريعات تتماشى مع ظروف الحياة المتغيرة. إضافة إلى ذلك، تنأى الدولة الديمقراطية بنفسها عن الترويج لأي فكر عقائدي ديني أو غير ديني، كما لا تلتزم بتطبيق الحدود الدينية على المخالفين، لأن القانون المدني الصادر عن الشعب يتكفل بذلك، ويُكيف العقوبات بما يخدم المصلحة العامة ويجاري تطورات الزمن والعلم.

حين تكون قرارات الدولة ومواقفها مُستمدة من رؤية دينية، فإن تلك القرارات والمواقف لا بد وأن تخدم مصالح فئة دينية معينة على حساب غيرها من المواطنين، وأن تتجاوب مع أهواء تلك الفئة دون سواها من فئات المجتمع. الأمر الذي يقود الدولة إلى التمييز بين أبناء الشعب الواحد في الحقوق والواجبات عن قناعة ايمانية ثابتة. ولذلك تقول العلمانية بأن صلاح حال المجتمع والإنسان يستوجب تعامل الدولة مع كافة المواطنين بالتساوي من دون تفرقة على أساس ديني أو غير ديني، مع احتفاظ كل مواطن بحقه في اختيار الدين الذي يؤمن به وممارسة شعائره بحرية. وهذا يعني أن العلمانية هي محاولة لإقامة دولة القانون المدنية التي يديرها الشعب لخدمة الشعب، وتحكم بالعدل بين الناس، وتسهر على الصالح العام. وفي الواقع انطلقت الفكرة العلمانية أساساً من إيمان بالله، ومن ضمير ديني حيّ هاله جرائم الكنيسة الكاثوليكية، ما جعله يتخطى الحواجز التي صنعها الكهنة، محاولاً الوصول إلى خالق الكون مباشرة. فالعلمانية هي الوقوف أمام الخالق في خشوع، ولكن من دون خوف أو تأنيب من ضمير، لأن الله يخلق ما يحب، ويحب ما يخلق من مخلوقات.

ولما كان الإنسان جزءاً مما خلق الله، فإن علاقة الإنسان بربه تتعدى الحواجز التي أقامها البشر من مساجد وكنائس ومعابد وطقوس؛ فهذه أماكن تُذكر الإنسان بوجود التواصل مع الخالق، لكنها لا تُقر به بالضرورة منه، بل قد تُبعده عنه، لأن ما يجري في داخلها من طقوس وخطابات تشكل أحياناً حواجز تحجب الإنسان عن الله، ما يؤدي إلى الاغتراب عنه. كما أنها كثيراً ما تتسبب في تشتيت ولاء المؤمن بين الله والإمام والحاكم، وإقناع معظم المؤمنين بأن رضا الله عنهم يمر من خلال رضا الفقهاء وأئمة المساجد والكهنة والحاكم. فالتواصل المباشر بين الإنسان وخالقه يجعل الإيمان بالله ودين الله ينطلق من وعي سليم وضمير غير مزيف، وليس بناء على قائمة أوامر ونواهي لاهوتية أكثرها من صنع البشر، ولا تخدم غالباً سوى أصحابها من البشر. وما دام أن الله على كل شيء قدير، فإنه من غير المنطقي أن يوظف أشخاصاً كي يتحدثوا باسمه وينوبوا عنه في تكوين ضمير المؤمن وتشكيل تجربته الروحية، وتمكينه من التواصل مع خالقه والحصول على رضاه.

أما بداية الفكرة العلمانية التي نادت بفصل أمور الدين عن أمور الحياة والحكم فقد ظهرت على شكل فلسفة اجتماعية سياسية في أوروبا مع قيام الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر. إلا أن جذور تلك الفكرة تعود إلى أكثر من ألفي سنة مضت، إذ جاءت الكلمة المنسوبة إلى السيد المسيح عليه السلام، والتي قال فيها "أعطي لقيصر ما لقيصر وما لله لله" لتعبر عن فكرة العلمانية أفضل تعبير. وهذا يعني أن أول تأكيد على مبدأ فصل الدين عن الدولة جاء قبل نزول الوحي على النبي محمد بنحو 600 سنة. أما النبي عليه السلام فقد قال في حديث منسوب إليه "إنما أنا بشر مثلكم، إذا أمرتكم بشيء من أمر دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من أمر دنيائكم فإنما أنا بشر"، ما جعله يرسي أساس فصل أمور الدين عن أمور الحياة والحكم بصورة واضحة لا تحتمل التأويل.

وقد بدأت عملية فصل الدين عن الدول فعلياً في أوروبا في أعقاب انتهاء الحروب الدينية كما نصت عليه معاهدة وستفاليا التي أنهت تلك الحروب في عام 1648. وفيما أسهم قول المسيح والنبي محمد في إرساء مبدأ فصل الدين عن الدولة، أسهم العديد من الفلاسفة العرب والأوروبيين بدءاً من القرن الثاني عشر في بلورة هذه الفكرة وشرح أسباب الدعوة إليها، جاء في مقدمتهم الفيلسوف العربي ابن

رشد، وتبعه بعد قرون المفكر الفرنسي فولتير، والألماني كانط، والأمريكي توماس جيفرسون، والبريطاني بيرتراند رسل وغيرهم.

قال الفيلسوف البريطاني ماثيو تيندال Matthew Tindal عام 1730، إن المسيحية قديمة قدم الخلق نفسه، وأن الدين موجود في الطبيعة. ولقد جاء ذلك في كتابه "دين الطبيعة" الذي اكتسب لقب "إنجيل الموحدين"، أي إنجيل المؤمنين بالله دون غيره من آلهة ووسطاء في الأرض. يقول تيندال "إن الدين الصحيح ينطلق من طبيعة الله والطبيعة نفسها، وهو دين إزلي، عالمي، بسيط ومثالي، وأن هذا الدين يقوم على مبادئ بسيطة تتكون من واجبات تجاه الله وأخرى تجاه الإنسان، وأن الواجبات تجاه الله يتم القيام بها من خلال أداء الإنسان لواجباته تجاه نفسه؛ وهذا يعني أن الواجبات التي يطلب الله من عباده القيام بها هي الواجبات التي تحتمها حياة الناس في مجتمع سوي، والتي تستدعي قيام الإنسان باستخدام عقله، والتمتع بحياته، والعناية بصحته، والتخلي بسلوكيات حميدة، والتعاطف مع غيره من الناس. لذلك قام تيندال بنقد المسيحية والتنديد بلجوتها إلى القساوسة بوصفهم وسطاء بين الله والناس، متهما المسيحية بالبعد عن الله.

ومن جملة ما جاء في نقد الكنيسة وتراثها الديني قيام تيندال بطرح تساؤلات تفرض على العقل أن يفكر ملياً فيها، كان من بينها: "لِمَ أعطى الله وحيه لشعب صغير واحد هم اليهود، وجعله حكراً عليهم أربعة آلاف سنة؟، ثم أرسل إليهم ابنه بوحى آخر ما زال بعد ألف وسبعمائة سنة مقتصرًا على أقلية من الجنس البشري. فأى نوع من الآلهة يمكن أن يكون هذا الإله الذي استعمل هذه الطرق السقيمة بمثل هذه النتائج الناقصة؛ ولمَ استخدم الله الكهنة ووسطاء له بدلاً من أن يتحدث مباشرة إلى نفس كل إنسان. ولمَ سمح بأن يصبح دينه لشعب بعينه أداة اضطهاد وإرهاب وحرب، كي يخرج البشر بعد قرون من هذا التدبير الإلهي أشد ضراوة وقسوة مما كانوا عليه في ظل العبادات الوثنية؟ إن الوحي الحقيقي موجود في الطبيعة ذاتها، وفي عقل الإنسان الممنوح من الله؛ والإله الحقيقي هو الإله الذي كشف عن وجوده نيوتن، بوصفه المهندس لعالم عجيب يعمل بعظمة وجلال وفق قانون ثابت؛ والفضيلة هي حياة العقل في انسجام مع الطبيعة؛ فكل من ينظم ميوله الفطرية بحيث تؤدي إلى استخدام عقله إلى أقصى حد، والحفاظ على صحته ولذات حواسه، فإن عليه أن يثق بأنه لا يمكن أن يُغضب خالقه الذي، إذ يحكم كل الأشياء حسب طبائعها، لا بد وان يتوقع من مخلوقاته العاقلة أن تسلك وفق هذه الطبائع... تلك هي الفضيلة الحقة، والمسيحية الحقة القديمة قدم الخليقة." وهكذا قام تيندال بتعريف "ديانة التوحيد" بوصفها المعرفة المؤسسة على التجربة والعلم والعقلانية والتأمل في الكون، ما جعله يرفض ما لا يتوافق مع العقل من المعرفة المنسوبة إلى الوحي.

[https://en.wikipedia.org/wiki/Matthew\\_Tindal](https://en.wikipedia.org/wiki/Matthew_Tindal)

إن آراء تيندال هذه تتفق مع أقوال الفيلسوف الفرنسي فولتير الذي عاش في نفس الفترة من عصر التنوير؛ إذ دافع فولتير بقوة عن حرية العبادة والرأي وفصل الدين عن الدولة، مؤكداً أن للدين مجاله، وللدولة مجالها، وأن استقامة الأمور تستوجب فصل المجالين عن بعضهما البعض. لذلك قال فولتير، كما جاء في كتاب قصة الحضارة، "لو أن إنجلترا لم تسمح بغير دين واحد، لأصبحت الحكومة في أغلب الظن مستبدة؛ ولو كان هناك دينان فقط لذبح الناس بعضهم بعضاً؛ أما

والأديان بهذه الكثرة، فإنهم جميعاً يعيشون في سعادة وسلام". (قصة الحضارة: المجلد الخامس والثلاثين، الفصل الرابع، عصر فولتير: الدين والفلسفة) مع ذلك، تمسك فولتير بالايمان بالديانة الكاثوليكية حتى النهاية، ما يعني أنه آمن بعدم تناقض الدين مع العقل والعلم، وأن فصل الدين عن الدولة لا يتناقض مع الايمان، بل يحمي حرية التدين والرأي ويضمن الحرية. وفي دفاعه عن حرية العبادة والرأي قال فولتير كلمته المشهورة: "إنني مستعد أن أموت من أجل أن أدعك تتكلم بحرية مع مخالفتي الكاملة لما تقول". (نفس المرجع)

ومن الأحداث التي تثبت صحة ما قاله فولتير فيما يتعلق بوحدانية الدين مقابل التعدد الديني في مجتمع الدولة الواحدة، أن سيادة الدين المسيحي دون غيره من ديانات أخرى على حياة المجتمع الأوروبي خلال العهود التي سبقت فصل الدين عن الدولة في منتصف القرن السابع عشر كان من نتائجها حدوث الحروب الدينية التي دامت نحو ثمانين سنة. وأن الأحداث الدامية التي تجري اليوم في ميانمار والفلبين تأتي بسبب سيادة دينين فقط، هما البوذية والإسلام في ميانمار، والمسيحية والإسلام في الفلبين. كما نشير أيضاً إلى الحروب الدائرة اليوم في البلاد العربية بين مذهبي الشيعة والسنة، علماً بأن الشيعة والسنة يؤمنون بنفس الإله ونفس الكتاب المقدس ونفس النبي، وأنهم عاشوا نفس التجربة الدينية إلى حد كبير. وفي المقابل، نلاحظ أن كل دول أوروبا الغربية والشرقية تنعم بسلم اجتماعي، لأنها لم تشهد أي صراع ديني دموي منذ فصل الدين عن الدولة وقرار مبدأ حرية التدين والعبادة؛ إذ قامت الدولة الديمقراطية بفتح المجال أمام كافة الديانات كي تتوطن في البلاد من دون تفرقة أو تمييز قانوني بين ديانة وأخرى، وإن كانت الرواسب الثقافية والمخاوف الأمنية والجهل بثقافة الآخر ودينه تتسبب في شيوع التفرقة العنصرية المبطنة.

إن ما قاله تيندال وفولتير في القرن الثامن عشر لا يختلف عما قاله أبو بكر الرازي الذي عاش في القرن العاشر الميلادي، أي قبل تيندال وفولتير بنحو ثمانية قرون؛ كما أنه لا يختلف مع ما جاء على لسان ابن رشد الذي عاش في القرن الثاني عشر، أي قبل تيندال وفولتير بنحو ستة قرون. إذ قال الرازي "من أين أوجتم أن الله اختص قوماً بالنبوة دون قوم، وفضلهم على الناس، وجعلهم أدلة لهم، وأحوج الناس إليهم؟ ومن أين أجزتم في حكمة الحكيم أن يختار لهم ذلك، ويُعلي بعضهم على بعض، ويؤكد بينهم العداوات، ويكثر المحاربات، ويهلك بذلك الناس؟" (كامل علي، بلاغة القرآن-3: الرازي ونقد بلاغة القرآن، الحوار المتمدن 2016/6/1) وفي محاولة للتأكيد على أهمية العقل وكونه المرجع الأعلى، قال الرازي علينا أن "لا نجعله، وهو الحاكم، محكوماً عليه، وهو المتبوع، تابعاً، بل نرجع في الأمور إليه ونعتمد فيها عليه".

[https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%A8%D9%88\\_%D8%A8%D9%83%D8%B1\\_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%A8%D9%88_%D8%A8%D9%83%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A)

أما ابن رشد فقد قال، كما جاء أعلاه، إن "الله لا يمكن أن يعطينا عقولاً ويعطينا شرائع مخالفة لها"، ما جعله يدعو إلى تحكيم العقل وفصل الدين عن الفلسفة باعتبارهما طريقتين مختلفتين للوصول إلى حقيقة وجود الله.



## إشكالية العلمانية

مع أن الفلسفة العلمانية والدولة المدنية اتخذتا موقفاً محايداً من الدين والتعاليم الدينية بوجه عام، إلا أن أتباع العلمانية انقسموا فيما بينهم إلى تيارين رئيسيين. تيار لبرالي اعترف بالدين كعقيدة إيمانية ونظام اجتماعي لا غير، مع احترام حقه في الترويج لأفكاره كغيره من تيارات فكرية واجتماعية أخرى. وتيار مناوئ للدين قام برفض الفكرة الدينية جملة وتفصيلاً، ولكن دون معاداة الدين أو الدعوة إلى حرمان المؤسسة الدينية من حق الدعوة لما تؤمن به من أفكار ومعتقدات، وذلك انطلاقاً من مبدأ حرية الرأي والفكر والايمان. وهذا يعني أن المؤمنين بالدين والمناوئين له من العلمانيين اتفقوا على أن إرساء مبادئ العدالة والحرية والمساواة بين المواطنين لا يمكن لها أن تتحقق من دون فصل الدين عن الدولة والاعتراف بالحرية الدينية. وهذا يعني أن العلمانيين، وإن انقسموا فيما بينهم حول الموقف المبدئي من الفكرة الدينية، إلا أنهم يتفقون حول حرية التدين والعبادة، وحق المؤسسة الدينية في ممارسة نشاطاتها المعتادة، ولكن بعيداً عن مؤسسة الحكم ونشاطاتها المتعلقة بإدارة شؤون الناس.

وفيما قام المعسكر اللبرالي بقبول الفكرة الدينية والمشاركة في نشاطاتها الاجتماعية والثقافية انطلاقاً من إيمانه بالتعاليم الدينية وبما جاءت به من كتب مقدسة، كما فعل فولتير، قام المعسكر الثاني برفض الفكرة الدينية ونقدها، ولكن دون اختلاق معارك معها، لانه يعترف بحقها في ممارسة نشاطاتها والترويج لأفكارها. وتشير تجربة الدول الديمقراطية، بمن فيها التجربة الأمريكية إلى أن العلمانية لا تعني اللاحاد، ولا تتعارض مع الدين أو تعاديه. فعلى سبيل المثال، لا يمكن لمرشح رئاسي أن يضمن تأييد أغلبية المشاركين في العملية الانتخابية من دون أن يعلن عن التزامه بالدين وبال دستور الأمريكي في وقت واحد، وهو دستور يقوم على فصل الدين عن الدولة.

وبناء على موقف المعسكر الأول من الدين، يمكن القول أن العلمانية هي فلسفة إنسانية تقوم على الإيمان بوجود الله، لكنها ترفض مقولات الفكر الديني التي تراها متناقضة مع العلم والعقل وكمال الكون، وحرية الإنسان في الرأي والتفكير والعبادة. إذ فيما يعترف هؤلاء العلمانيون بأن الكون وما فيه من مخلوقات وأشياء هي من صنع الله وحده، يؤمنون بأن كمال الكون يعني كمال القوانين التي تحكم حركته وتحافظ على توازنه. لذلك، وخلافاً لما يدعيه رجال الدين عامة، وتعتقد به الجماهير المؤمنة في الشرق والغرب، يرفض العلمانيون اللبراليون الإدعاء بأن الله يتدخل في أمور الناس والحياة والكون. وينطلق هذا الاعتقاد من فهم علمي لقوانين الطبيعة التي تتحكم في حركة الكواكب والليل والنهار والشمس والقمر وغيرها من أشياء. لذلك تقول الفلسفة العلمانية إنه من غير المعقول أن يغير الله رأيه، أو أن يُعدل القوانين التي وضعها منذ الأزل تجاوباً مع توسلات مؤمن سواء كان فقيراً أو ثرياً، ضعيفاً أو قوياً، لأن أي تدخل يؤدي إلى الإخلال في التوازن القائم في الكون. ويؤكد القرآن الكريم هذا في قول الله سبحانه وتعالى: "وَلَوْ أَتَّبَعَ الْخَلْقُ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنِ ذِكْرِهِمْ مُّعْرِضُونَ" (المؤمنون 71)

ولما كان الله لا يغير القوانين التي صنعها وأحكم صنعها، وأنه خلق الإنسان وخلق له عقلاً وأعطاه جزءاً من حكمته، فقد كان على الإنسان أن يستخدم عقله كي يتعرف على قوانين الطبيعة، ويستخدمها

لتطوير علوم دنياه والاستفادة من التجربة الإنسانية في إدارة شؤون حياته. وفي مقابل العقل والحكمة التي وهبها الله للإنسان، فإن الله يُحمّل الإنسان مسؤولية أفعاله في الحياة الدنيا. إذ إن عدم تدخل الله في سير القوانين التي صنعها، يجعل الإنسان مسؤولاً عما يجنيه من متع الحياة وبؤسها، ويجعل البشر مسؤولين مسؤولية جماعية عن الكوارث التي تصيبهم في الأرض.

ولما كان معظم الفقهاء وأئمة المساجد والدعاة قد دأبوا على التدخل في علاقة المسلم بخالقه من دون تكليف من الله، ومن دون تفويض من المؤمنين، فإن أولئك الرجال والنساء قاموا بمصادرة جزء كبير من إرادة المؤمن والتشكيك في قدراته العقلية وإمكاناته على الفعل انطلاقاً من إرادته الذاتية، فيما استولى بعض الأئمة والفقهاء على جزء من تعاليم الخالق وقاموا على مدى العصور بتأويلها بعيداً عن المصلحة العامة، إما استجابة لأوامر سلطانية ضالة أو لخدمة مصالح ذاتيه وأهواء شخصية. لذلك تصر العلمانية على فصل أمور الدين عن أمور الحكم والحياة العامة أولاً، وتحرير الإنسان من هيمنة المؤسسة الدينية ورجالها وبطش الدولة وجبروتها ثانياً، واحترام إنسانية الإنسان وتنمية قدراته العقلية على التفكير والتأمل ثالثاً. وكما يشير تاريخ أوروبا الحديث، لم تستطع شعوب تلك القارة أن تتحرر من الظلم والعبودية ونظام الاقطاع الظالم الذي رعته نظم الحكم المستبدة وباركته المؤسسة الدينية إلا بعد فصل الدين عن الدولة في منتصف القرن السابع عشر. كما وأن السلم الاجتماعي لم يستتب في ربوع تلك القارة إلا بعد قيام نظم الحكم الديمقراطية التي أقرت مبدأ المساواة بين كافة المواطنين في الحقوق والواجبات والفرص، وأصدرت الدساتير والقوانين التي تضمن حرية العمل والفكر والرأي والعبادة.

د. محمد عبد العزيز ربيع [www.yazour.com](http://www.yazour.com)